

## التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في موريتانيا لعام 2017

### الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الدولة جمهورية إسلامية وأن الإسلام هو الدين الوحيد للمواطنين والدولة. يحق فقط للمسلمين أن يكونوا مواطنين، والردة جريمة يعاقب عليها بالإعدام.

في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني، أمرت محكمة الاستئناف في نواذيبو بإطلاق سراح محمد الشيخ ولد محمد ولد امخيطير، وهو صاحب مدونة تم الحكم عليه سابقاً بالإعدام في عام 2014 بتهمة الردة بسبب مزاعم بأنه نشر تصريحات على مواقع التواصل الاجتماعي ينتقد فيها الرسول محمد.

في مارس/ آذار، قضت المحكمة العليا بأن محكمة الاستئناف قد حكمت بشكل غير سليم على امخيطير بالإعدام بتهمة الردة، حيث أنه قد تراجع عن تصريحاته بشكل سليم. وقضت المحكمة بأنه كان يجب الحكم عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة "الإلحاد".

ورغم أمر المحكمة بإطلاق سراحه، إلا أن امخيطير ظل قيد الاحتجاز في مكان غير معروف، وتقدمت الحكومة باستئناف ضد قرار المحكمة.

في 9 يونيو/ حزيران، صوتت الجمعية الوطنية لفرض عقوبات بالسجن تتراوح مدتها بين سنة واحدة وخمس سنوات لكل من ينتقد المذهب المالكي لفقهاء السني، وهو المذهب السائد في البلاد.

في 9 يونيو/ حزيران، ذكرت الصحافة المحلية أنه تم اعتقال سيدة موريتانية وثلاثة مواطنين أجانب بتهمة الردة، ولكن تم إطلاق سراحهم في وقت لاحق.

وفي مايو/ أيار، حكمت محكمة بنواكشوط على سيدة بالإعدام بتهمة ارتكاب الزنا، ولكن تم إطلاق سراحها فوراً وتسليمها لأسرتها بعد أن وعد أفراد أسرتها بأنها لن تخالف قوانين الزنا المستندة على الشريعة والمبادئ القانونية للاستعمار الفرنسي.

في 11 أبريل/ نيسان، صرح موقع الويب الإخباري "الصحراء" أن إدارة الشركة الوطنية للصناعات والتعدين قد سمحت بتحويل كنيسة ازويرات إلى مسجد.

في 16 يونيو/ حزيران، أعلنت الحكومة حظر جماعات دينية وجماعات سياسية معارضة قالت إنها تستخدم المساجد لترويج أجندات سياسية وأفكار متطرفة.

ما زالت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي تتعاون مع الجماعات الدينية الإسلامية المستقلة لمكافحة التطرف والراديكالية والإرهاب عن طريق العديد من ورش العمل في جميع الولايات البالغ عددها 15. كما نظمت الوزارة أيضاً المؤتمر الدولي الإسلامي حول "العنف والتطرف من وجهة نظر الشريعة".

في 30 مارس/ آذار، نظمت الهيئة الوطنية للمحامين الموريتانيين بالتعاون مع الهيئة العالمية الإسلامية للمحامين ندوة في نواكشوط لمدة يوم واحد حول دور التشريع الإسلامي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي 1 سبتمبر/ أيلول، خلال احتفالات عيد الأضحى، أعرب إمام المسجد الجامع بنواكشوط أحمدو ولد لمرابط ولد حبيب الرحمن عن قلقه مجدداً إزاء ما اعتبره الانتشار والتهديد الممتامي للإسلام الشيعي، كما صرح الإمام بأنه يجب على السلطات الحكومية أن تقطع علاقاتها مع إيران لوقف المد الإسلامي الشيعي الإيراني.

قام ممثلو السفارة الأمريكية، بما في ذلك السفير وكبار المسؤولين الأمريكيين من الوفد الزائر، بمناقشة قضايا التسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء.

أثار المسؤولون بالسفارة قضية امخيطير وقضايا أخرى متعلقة بالردة والحرية الدينية، وناقشوا تلك المسائل مع السلطات في العديد من المناسبات وحثوا المسؤولين على أن تتسم إجراءات محاكمة امخيطير بالإنصاف والشفافية. كذلك استضاف السفير الأمريكي ومسؤولو السفارة حفلي إفتار ناقشوا فيهما التسامح الديني مع المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمعات الدينية والمدنية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 3.7 مليون نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2017). يشكل المسلمون السنة حوالي 99 بالمائة من السكان، كما توجد أعداد قليلة جداً من غير المسلمين، معظمهم من المسيحيين وعدد ضئيل من اليهود، أغلبهم تقريباً من الأجانب.

القسم الثاني:

وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

يعرّف الدستور البلاد بأنها جمهورية إسلامية ويعترف بالإسلام باعتباره الدين الوحيد للمواطنين والدولة. يحق فقط للمسلمين أن يكونوا مواطنين. الأشخاص الذين يرتدون عن الإسلام يفقدون جنسيتهم. القانون والإجراءات القانونية مستمدة من مزيج من القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية. يتألف الجهاز القضائي من نظام أحادي للمحاكم يستخدم مبادئ الشريعة في المسائل المتعلقة بالأسرة، والمبادئ القانونية العلمانية في كافة المسائل الأخرى.

يحظر القانون الردة، ويجوز الحكم بالإعدام، مع مصادرة جميع الأملاك، على المسلم الذي يُدان بالردة إذا لم يتب في غضون ثلاثة أيام، إلا أن الحكومة لم تطبق عقوبة الإعدام في هذا الصدد.

ينص قانون العقوبات على أن العقوبة المفروضة على غير المتزوجين من الجنسين الذين يُقبض عليهم متلبسين بممارسة الجنس هي 100 جلدة والسجن لمدة تصل إلى عام واحد، أما عقوبة الزنا على الأفراد المتزوجين فهي الرجم، رغم أن آخر عملية رجم وقعت كانت منذ ثلاثين سنة مضت.

يفرض قانون العقوبات عقوبة الرجم على من تثبت إدانتهم بممارسة الجنس المثلي بالتراضي. تنطبق هذه العقوبات على المسلمين فقط.

لا تسجل الحكومة الجماعات الإسلامية الدينية، ولكن يجب على كافة المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الإنسانية والإنمائية المرتبطة بجماعات إسلامية، أن تسجل نفسها لدى وزارة الداخلية. ويجب أيضاً أن توافق المنظمات غير الحكومية على الامتناع عن التبشير الديني أو نشر أي دين آخر غير الإسلام.

يشترط القانون الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية على كافة اجتماعات الجماعات، بما في ذلك التجمعات التي تعقدها الجماعات الدينية غير الإسلامية، وذلك حتى بالنسبة للتجمعات المنعقدة في المنازل الخاصة.

تضطلع وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، وفقاً للقانون، بمسؤولية إصدار ونشر الفتاوى الدينية ومحاربة "التطرف" ونشر دراسات البحوث الإسلامية، وتنظيم رحلات الحج والعمرة، ومراقبة المساجد. تعيّن الحكومة الأئمة الستة في المجلس الإسلامي الأعلى الذين يقدمون المشورة للحكومة بشأن مطابقة التشريعات للتعاليم الإسلامية. وتعيّن الحكومة أيضاً المجلس الأعلى للفتاوى والطعون الإدارية الذي ينفرد بسلطة تنظيم إصدار الفتاوى وحل النزاعات ذات الصلة بين المواطنين وبين المواطنين والهيئات العامة. يلزم القانون أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء بأداء اليمين الدستورية التي تتضمن القسم بالله على تنفيذ قانون البلاد بما يتفق مع الأحكام الإسلامية.

يشترط مرسوم وزارى على المدارس الحكومية والمدارس الثانوية الخاصة، ولكن ليس المدارس الدولية، تدريس أربع ساعات من الدراسات الإسلامية في الأسبوع، كما يشترط أن يكون التعليم الدينى باللغة العربية بالنسبة للطلبة المتقدمين للحصول على شهادة البكالوريا.

البلد طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".  
ممارسات الحكومة

في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني، أمرت محكمة الاستئناف في نواذيبو بإطلاق سراح محمد الشيخ ولد امخيطير، والمعروف بلقب امخيطير، وهو صاحب مدونة حُكم عليه سابقاً بالإعدام في عام 2014 بتهمة الردة بسبب ادعاءات أنه نشر تصريحات على مواقع التواصل الاجتماعي ينتقد فيها الرسول محمد. وفي مارس/آذار، قضت المحكمة العليا بأن محكمة الاستئناف قد حكمت بشكل غير سليم على امخيطير بالإعدام بتهمة الردة، حيث أنه قد تراجع عن تصريحاته بشكل سليم. وقضت المحكمة بأنه وفقاً للقانون كان يجب الحكم عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة "الإلحاد".

جذبت محاكمة امخيطير بتاريخ 31 يناير/ كانون الثاني اهتماماً واسع النطاق وتجمع حوالي 4,000 من المحتجين الذين طالبوا بإعدامه، كما تعرض محامو امخيطير أيضاً للتهديد، بمن فيهم محمد ولد ميني، الذي تم فصله من نقابة المحامين في عام 2014 نظراً لدفاعه في قضية امخيطير. في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المظاهرات الاحتجاجية على الحكم في نواكشوط ونواذيبو.

ورغم أمر المحكمة بإطلاق سراحه، إلا أن امخيطير ظل قيد الاحتجاز في مكان غير معروف بنهاية العام، وتقدمت الحكومة باستئناف فوري ضد قرار المحكمة.

وفي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني، اقترح أعضاء مجلس الوزراء استبعاد الأساس القانوني الذي يسمح بتخفيف العقوبة على الذين أُدينوا بالردة ومن ثم تابوا. إذا تم تطبيق هذا المقترح، سيتعرض المدانون بالردة في المستقبل لعقوبة الإعدام.

في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني، حدثت 4 تظاهرات منفصلة يتراوح عدد المشاركين فيها بين 600 إلى 1,500 متظاهراً، احتجاجاً على قرار المحكمة بإطلاق سراح امخيطير.

في 30 مايو/أيار، حكمت محكمة في نواكشوط على توتو منت الإيدي بالرجم حتى الموت بعد ادانتها بالزنا، ثم تم إطلاق سراحها وتسليمها لأسرتها بعد أن تعهد أحد الأقارب بضمان حسن سلوكها في المستقبل.

ذكرت الصحافة المحلية أنه بتاريخ 9 يونيو/ حزيران تم القبض على سيدة موريتانية وثلاثة أجنبيات من الكاميرون وغانا ونيجيريا على أساس الردة حيث كانوا يوزعون مطبوعات مسيحية، ثم أُفرج عنهم بدون توجيه اتهامات.

في 16 يونيو/ حزيران، منعت الحكومة الجماعات الدينية والسياسية المعارضة من استخدام المساجد لترويج الأجنداث السياسية ونشر الأيديولوجيات المتطرفة.

أعلن وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، احمد ولد أهل داود، الحظر على رابطة العلماء والأئمة في موريتانيا، وصرح أن الحكومة لن تسمح باستغلال تلك المنابر لخدمة أهداف سياسية أو أغراض شخصية. وحث الوزير الأئمة على نشر قيم التسامح و "إغلاق الباب أمام أي شخص يهدف إلى تقويض القيم الموريتانية المعتدلة وروح الاعتدال في البلاد".

انتقد زعماء المجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية المحلية القيادات الدينية التقليدية بسبب تركيزها على مذهب الفقه المالكي الذي يطالب المؤمنين بالولاء للحكومة القائمة بوصفها "مشيئة الله"، وذلك

عقب تصويت الجمعية الوطنية في 9 يونيو/ حزيران بفرض عقوبة جنائية تتراوح بين السجن لمدة عام وخمسة أعوام على كل من يتحدث على نحو "مخالف أو عدائي" إزاء المذهب الفقهي السني المالكي السائد. ذكر مشروع القانون أنه يهدف إلى مكافحة خطاب الكراهية والتحريرض على أعمال العنف والجرائم العنصرية. وفقاً لمناصري حقوق الإنسان، يمكن أن يتم تفسير هذا القانون بشكل فضفاض لاستهداف وقمع أي نوع من المعارضة. هذا، ولا يتطرق القانون إلى مسألة تطبيقه على الديانات الأخرى غير الإسلام. واصلت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي التعاون مع جماعات دينية إسلامية مستقلة لمكافحة التعصب والتطرف والإرهاب من خلال سلسلة من ورش العمل في جميع الولايات الـ 15، كما نظمت الوزارة أيضاً بتاريخ 19 مارس/ آذار مؤتمراً دولياً حول "العنف والتطرف من وجهة نظر الشريعة". حضر المؤتمر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الإسلامية ولقيف من القادة الدينيين الدوليين، وركز على التحديات التي تواجه الإسلام مثل العنف والتطرف. كان بمقدور الكنائس المرخص لها إقامة الشعائر الدينية داخل أماكن العبادة الخاصة بها، ولكن لم يكن بمقدورها التبشير.

بالرغم من عدم وجود حظر قانوني محدد ضد تبشير غير المسلمين، ففي الممارسة العملية تحظر الحكومة مثل هذا النشاط عن طريق التفسير الفضفاض للدستور الذي ينص على أن الإسلام هو دين الشعب والدولة، حيث لم يُسمح بالتعبير عن الآراء الدينية بشكل علني إلا ما يخص الدين الإسلامي فقط. هناك شرط حكومي غير رسمي حصر عبادة غير المسلمين بالكنائس المسيحية القليلة المعترف بها في البلاد. كانت هناك كنائس خاصة بالروم الكاثوليك وكنائس مسيحية أخرى في نواكشوط، وكهيدي، وأطار، ونواذيبو، وروسو.

لم يكن بإمكان المواطنين حضور الشعائر الدينية غير الإسلامية التي ظلت مقصورة على الأجانب. لم تتخذ وزارة الداخلية إجراءات إزاء عدة طلبات تقدمت بها مجموعة من البروتستانت الأجانب للحصول على تصريح لبناء مكان خاص بهم للعبادة. تقدمت المجموعة لأول مرة بطلب للحصول على ترخيص بإقامة مكان للعبادة في عام 2006، ثم جددت الطلب في عامي 2012 و 2016، ولكنها ظلت تنتظر الموافقة حتى نهاية العام الذي يغطيه التقرير.

في 9 ديسمبر/ كانون الأول، 2016، ذكر موقع الويب الإخباري المستقل "الصحراء" أن الحكومة والكرسي الرسولي (الكرسي البابوي) قررا إنشاء علاقات دبلوماسية متبادلة، إلا أنه لم يتم احراز أي تقدم في هذا المجال حتى نهاية العام.

ظلت حيازة مطبوعات دينية غير إسلامية أمراً مشروعاً رغم أن الحكومة استمرت في منع طباعتها وتوزيعها.

أدارت الحكومة محطة تلفاز قرآنية وإذاعة القرآن الكريم، وقد رعت المحطتان برامج منتظمة حول مواضيع الاعتدال في الإسلام.

واصلت الحكومة توفير التمويل للمساجد والمدارس الإسلامية الخاضعة لها.

كانت الحكومة تدفع مرتباً شهرياً يبلغ 50,000 أوقية (140 دولار) إلى 200 من الأئمة الذين اجتازوا فحصاً أجرته لجنة من أئمة المساجد ومديري المدارس الإسلامية، كما كانت الحكومة تدفع أيضاً رواتب شهرية تتراوح بين 25,000 إلى 100,000 أوقية (70 إلى 280 دولار) لـ 30 من أعضاء الاتحاد الوطني لأئمة موريتانيا، وهو هيئة أنشئت لتنظيم العلاقة بين المجتمع الديني ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي. ظلت حصص الدراسات الإسلامية تشكل جزءاً من المنهج الدراسي ولكن حضور تلك الحصص لم يكن إلزامياً وليس شرطاً للتخرج. لم تكن نتائج تلك الحصص الدراسية ذات أهمية كبيرة في الامتحانات الوطنية

التي تحدد القبول في المستويات التعليمية التالية. بالإضافة لذلك، دُكر أن الكثير من الطلبة لم يحضروا تلك الحصص الدينية للعديد من الأسباب العرقية اللغوية، والدينية، والشخصية. واصلت وزارة التعليم الوطنية ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي مساعيها للتأكيد على أهمية برنامج التعليم الإسلامي في المرحلة الثانوية؛ وقد دُكر أن الحكومة كانت تعتبر التعليم الديني أداة لحماية الأطفال والمجتمع من التطرف ولتعزيز الثقافة الإسلامية.

القسم الثالث

وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في 1 سبتمبر/أيلول، خلال احتفالات عيد الأضحى، أعرب إمام المسجد الجامع بنواكشوط أحمدو ولد لمرباط ولد حبيب الرحمن عن قلقه مجددا إزاء ما اعتبره الانتشار والتهديد المتنامي للإسلام الشيعي بالبلاد، كما صرح الإمام، للسنة الثانية على التوالي، بأنه يجب على السلطات الحكومية أن تقطع علاقاتها مع إيران لوقف المد الإسلامي الشيعي الإيراني.

في 11 أبريل/نيسان، صرح موقع الويب الإخباري "الصحراء" أن إدارة الشركة الوطنية للصناعات والتعدين قد سمحت بتحويل كنيسة ازويرات إلى مسجد. شُيدت الكنيسة عام 1952 لتكون بمثابة مكان عبادة لمئات من المواطنين الفرنسيين العاملين في الشركة. كانت الشركة الوطنية للصناعات والتعدين في البداية غير راغبة في تلبية الطلبات التي تهدف لتحويل الكنيسة إلى مسجد، حيث أنها ظلت تابعة لكنيسة الروم الكاثوليك، إلا أنه في عام 2016 صرحت كنيسة الروم الكاثوليك للشركة باستخدام المبنى حسبما تريد.

القسم الرابع:

سياسة الحكومية الأمريكية ودورها

قام ممثلو السفارة الأمريكية، بما في ذلك السفير وكبار المسؤولين الأمريكيين من الوفد الزائر، بمناقشة قضايا التسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء. أثار المسؤولون السفارة قضية امخيطير وغيرها من قضايا الردة والحرية الدينية مع السلطات في العديد من المناسبات. وقد حث السفير السلطات على ضمان شفافية الإجراءات القضائية، وعقد لقاءات دورية مع القادة الدينيين لمناقشة التسامح الديني.

في 14 يونيو/حزيران، استضاف مسؤول السفارة حفل إفطار في مدينة بوغي، ولاية البراكنة، حضرها الحاكم، وعمدة بوغي، وبقية من الصحفيين، وزعماء تقليديين، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني. كان السفير قد استضاف في وقت سابق مأدبة إفطار حضرها وزير الشؤون الخارجية، ووزير الشؤون الإسلامية، وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين، والصحفيين وقادة المجتمع المدني. سافر الشيخ إبراهيم كين، إمام المسجد التابع لشركة البناء وإدارة العقارات، سوكوجيم SOCOGIM، إلى الولايات المتحدة في إطار برنامج التبادل التابع للحكومة الأمريكية، وذلك لتعزيز الحوار بين الأديان.